

حرمة المال العام في الإسلام

إعداد

عبد الرحمن الطوخي عبد الرحمن عقل

إمام وخطيب مسجد المستشفى المركزي

بالقناطر الخيرية

حرمة المال العام في الإسلام

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } [آل عمران: 102].

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } [النساء: 1].

{ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا } [الأحزاب: 70 - 71].

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

"فإنَّ الْمَالَ هُوَ قِوَامُ الْحَيَاةِ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أَسَالِيبِ تَعْمِيرِ الْأَرْضِ ؛ لِتُعِينِ الْإِنْسَانَ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَقَدْ أَمَرْنَا رَبُّنَا بِالْحِفَاظَةِ عَلَى هَذَا الْمَالِ وَتَنْمِيتِهِ، وَأَسَاسُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا} [النساء: 5].

وَأَمَرَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْإِنْسَانَ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ مَالِهِ ؛ فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ قَوْلُهُ : ((مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ

ولقد استخلفَ الله - عزَّ وجلَّ - بعضَ الأفراد على المال، كما استخلفَ الناس جميعاً على بعض المال، وإذا كان الفردُ يبدُل جميع ما في وسعه للمحافظة على هذا المال أيضاً ، فإنَّ الناس جميعاً مُكلَّفون بالمحافظة على المال العام؛ حيث إنَّ نفعه يعود عليهم جميعاً دون أن يستأثِّر أحدٌ به لنفسه².

لذا فقد استعنتُ بالله - عزَّ وجلَّ - في كتابة هذا البحث ، وجعلته من مقدمة وفصول ، ومباحث وخاتمة مقسِّمة كالتالي:

المقدمة:

مفهوم المال في الإسلام.

الفصل الأول:

المبحث الأول: معنى المال في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: أقسام المال.

المبحث الثالث: من مقاصد شريعة الإسلام "حِفْظُ المال".

المبحث الرابع: مراتب حفظ المال.

المبحث الخامس: خصائص المال العام في الإسلام.

¹ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

² حُرْمَةُ الْمَالِ الْعَامِ فِي ضَوْءِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ؛ د. حَسِينِ شَحَاتَةِ، ص 13.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: حق المسلمين في المال العام.

المبحث الثاني: صور الاعتداء على المال العام.

المبحث الثالث: حكم الاعتداء على المال العام.

المبحث الرابع: نماذج من المال العام في الإسلام.

المبحث الخامس: الأسباب المؤدية إلى الاعتداء على المال العام.

المبحث السادس: واجبات تجاه المال العام.

المبحث السابع: كيفية التوبة من سرقة المال العام.

الخاتمة.

المقدمة:

إنَّ الإسلام هو دين الفِطرة الذي يُبيح إشباعها، ويُلبّي مطالبها ضمن الحدود التي حدّها الشارع الحكيم، مع التهذيب والترشيد؛ حتى تستقيم وتُحقّق الخير للإنسان ولا تعود عليه بالشر، كان هذا شأنه مع نزعة حبّ التملك الأصلية في الإنسان، فقد أباح المِلْكِيَّة الفردية، وشرّع في ذات الوقت من النُّظم والتدابير ما يتدارك الآثار الضارّة التي قد تنجم عن طُغيان هذه النزعة؛ من فقدان للتوازن الاجتماعي، وتداول للمال بين فئة قليلة من المجتمع؛ {كَيِّ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} [الحشر: 7].

ومن النُّظم التي وضعها لأجل ذلك نُظم الزكاة، والإرث، والضّمان الاجتماعي، ومن ثمّ اعتبر الإسلام المال ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانيّة، وشرّع من التشريعات والتوجيهات ما يشجّع على اكتسابه وتحصيله، ويكفّل صيانتَه وحِفْظَه وتنميته، وقد يتبادرُ إلى أذهاننا سؤالٌ:

ما هي الوسائل التي بها تُحافظ على بقاء المال واستمراره؟

1 - ضَبَطَ التصرّف في المال بحدود المصلحة العامة، ومن ثمّ حرّم اكتساب المال بالوسائل غير المشروعة والتي تضرُّ بالآخرين، ومنها الربا؛ لِمَا له من آثارٍ تُخلُّ بالتوازن الاجتماعي؛ قال - تعالى - : {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} [البقرة: 275]، وقال: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} [البقرة: 188].

2 - كما حرّم الاعتداء على مال الغير؛ بالسرقة أو السطو أو التحايل، وشرّع العقوبة على ذلك؛ قال - تعالى - : {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: 38].

وأوجب الضمان على من أتلّف مال غيره؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال - صَلَّى الله عليه وسلّم - :

((كلُّ المسلم على المسلم حرامٌ؛ دمه وماله وعرضه))¹.

3 - مَنَعَ إنفاق المال في الوجوه غير المشروعة، وحثَّ على إنفاقه في سُبُل الخير، وذلك مبنيٌّ على قاعدة من أهمِّ قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي أنَّ المال مالُ الله، وأنَّ الفردَ مستخلفٌ فيه ووكيلٌ؛ قال - تعالى - :
{وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} [الحديد: 7]، {وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ} [النور: 33].

ومن ثَمَّ كان على صاحب المال أن يتصرَّفَ في ماله في حدود ما رَسَمَه له الشرعُ، فلا يجوز أن يُفْتَنَ بالمال، فيَطغى بسببه؛ لأنَّ ذلك عاملُ فسادٍ ودمارٍ؛ قال - تعالى - : {وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا} [الإسراء: 16].

ولا يجوز له أن يُبذَّرَ في غير طائلٍ؛ قال - تعالى - : {وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا} [الإسراء: 26 - 27].

4 - سَنَ التشريعات الكفيلة بحِفْظ أموال القُصَّر، والذين لا يُحسنون التصرُّفَ في أموالهم؛ مِن يَتَامَى وصِغار، حتى يبلغوا سنَّ الرُّشد، ومن هنا شرعَ تنصيب الوصي عليه؛ قال - تعالى - : {وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ} [النساء: 6].

وقال - تعالى - : {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ} [البقرة: 220].

ومن ذلك الحَجَرُ على البالغ إذا كان سيِّئ التصرُّف في ماله؛ قال - تعالى - : {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا} [النساء: 5].

5 - تنظيم التعامل المالي على أساس من الرضا والعدل، ومن ثَمَّ قرَّر الإسلام أنَّ العقود لا تمضي على المتعاقدين إلا

¹ رواه مسلم في صحيحه (6706)، والترمذي في سننه (1927)، وأبو داود (4882).

إذا كانت عن تراضٍ وعدلٍ؛ ولذلك حَرَّمَ القِمَارَ؛ قال - تعالى - : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ } [النساء: 29].

6 - الدعوة إلى تنمية المال واستثماره؛ حتى يؤدي وظيفته الاجتماعية، وبناءً على ذلك حَرَّمَ الإسلام حَبْسَ الأموال عن التداول، وحاربَ ظاهرة الكَنْز؛ قال - تعالى - : { وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [التوبة: 34].

وبهذه التشريعات كلها حَفِظَ الإسلام المالَ وصانَه عن الفساد؛ حتى يؤدي دوره كقيمة لا غنى عنها في حِفْظِ نظام الحياة الإنسانية، وتحقيق أهدافها الحضارية والإنسانية، شأنه في ذلك شأن كلِّ المصالح السابقة التي تمثل أساسَ الوجود الإنساني وقوام الحياة الإنسانية، ومركز الحضارة البشرية، والتي دون مراعاتها وحِفْظِ نظامها يُخربُ العالمَ، وتُسْتَحِيلُ الحياة الإنسانية، ويَقِفُ عطاؤها واستثمارها في هذا الوجود.

الفصل الأول:

المبحث الأول: المال في اللغة: يُطلق على كل ما يملكه الإنسان من الأشياء.

وفي الاصطلاح: اختلف الفقهاء في تعريف المال، ذلك على النحو التالي:

عرّف فقهاء الحنفية المالَ بتعريفات عديدة، فقال ابن عابدين¹: المراد بالمال ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادّخاره لوقت الحاجة، والمالية تثبت بتموّل الناس كافةً أو بعضهم.

وعرّف المالكية المالَ بتعريفات مختلفة، فقال الشاطبي²: هو ما يقع عليه المِلْك، ويستبدُّ به المالك عن غيره، إذا أخذه من وجهه.

وقال ابن العربي³: هو ما تمتدُّ إليه الأطماع، ويصلح عادةً وشرعاً للانتفاع به.

وقال عبد الوهّاب البغدادي⁴: هو ما يُتموّل في العادة، ويجوز أخذ العوّض عنه.

وعرّف الزركشي من الشافعية⁵ المالَ بأنّه ما كان منتفعاً به؛ أي: مستعداً لأن يُنتفع به. وحكى السيوطي

عن⁶ الشافعي أنه قال: لا يقع اسمُ المال إلا على ما له قيمة يُباع بها، وتلزم متلفه، وإن قلّت، وما لا يطرحه الناس، مثل الفِلس وما أشبه ذلك.

¹ - رد المختار؛ لابن عابدين، 3/4.

² - الموافقات؛ للشاطبي 33/2.

³ - أحكام القرآن 153/3.

⁴ - الإشراف على مسائل الخلاف؛ للقاضي عبد الوهّاب المالكي 271/2.

⁵ - المنتور في القواعد 3/222 ط الشؤون الإسلامية بالكويت.

⁶ - الأشباه والنظائر؛ للسيوطي 327/1 ط دار الكتب العلمية.

وقال الحنابلة: المال شرعاً ما يُباح نفعه مُطلقاً؛ أي: في كلِّ الأحوال، أو يُباح اقتناؤه بلا حاجة¹.

المبحث الثاني أقسام المال:

فإنَّ العلماء يقسمون المال إلى قسمين: خاصٍّ وعامٍّ، ولكلُّ منهما تعريفٌ عندهم.

المال الخاص: هو المال الذي يملكه شخصٌ معيَّن، أو أشخاص محصورون، ومن أحكامه: جواز التصرف فيه بأصالة أو بوكالة أو بولاية، ويقطعُ سارقه بشروطه².

المال العام: هو ما كان مُخصَّصاً لمصلحة عموم الناس ومنافعهم، أو لمصلحة عامة، كالمساجد والرُّبُط وأملاك بيت المال؛ حيث لا قطع فيه عند الجمهور، ويذكره الفقهاء: في باب البيع، والرَّهن، والإجارة، وفي جميع أبواب المعاملات، وفي باب السرقة³.

فعلى هذا التعريف قد يكون المال الخاصُّ مالاً عاماً إذا ما وقَّف شخصٌ أرضه؛ لتكونَ مسجداً أو على جهة برٍّ عامَّة، وكما إذا انتزعت الدولة عقاراً من مالكه؛ لتوسيع مسجدٍ أو طريق لداعي المصلحة العامَّة، والمال العام قد يصير خاصاً، كما إذا اقتضت المصلحة العامَّة بيعَ شيءٍ من أملاك بيت المال، أو مصلحةُ الوقف بيعه لمن يرغب في شرائه، فإن هذا المبيع يُصبح ملكاً لمن اشتراه، ومالاً خاصاً به⁴.

¹ شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي 2 / 142 ط دار الفكر.

² الموسوعة الفقهية الكويتية (7/19).

³ مفهوم المال في الإسلام؛ للدودي ص16، الموسوعة الفقهية الكويتية (7/19).

⁴ الموسوعة الفقهية 7/19.

المبحث الثالث: من مقاصد شريعة الإسلام حفظ المال:

فإنَّ من الضروريَّات التي أَمَرَ الشرعُ بِحِفْظِها : "الدِّينَ والنفس والعقل، والنَّسْلَ والمال"، والمقصود بِحفظ المال أنَّه راجعٌ إلى مُراعاة دخوله في الأملاك، وكتنميته ألاَّ يَفِي، ومكمله دَفْعُ العَوَارِض وتلافي الأصل بالزجر والحدِّ والضَّمان¹.

وقد بيَّن بعضُ الباحثين أنَّ حِفْظَ المال يقوم على جانبين:

- 1- حِفْظُه من الجانب المادي، وهذا هو الظاهر في حِفْظ المال.
 - 2- حِفْظُه من الجانب المعنوي، وهذا يكون بما يتعلَّق بالمال من ناحيته المعنوية، وذلك كالصَّدَقَات والزكوات؛ فإنَّها من أسباب البركة في المال، وتدلُّ على شُكْرِ المنعم.
- وحِفْظُ كلِّ جانبٍ منهما يقوم على جهتين:

- 1- من جهة الوجود، ومن ذلك شُرْعُ أصلُ التملُّك وطُرق الكَسْب وأسبابه.
- 2- من جهة العَدَم، ومن ذلك شُرْعُ الحدِّ في السرقة، وتضمين الأموال في حال الإلتلاف بالتعدِّي².

¹ الموافقات؛ للشاطبي 4/ 498.

² تأصيل فقه الأولويات 121 - 122؛ تأليف د. محمد همام عبدالرحيم، ط. وزارة الأوقاف القطرية.

المبحث الرابع: مراتب حفظ المال:

حِفْظُ المال يترتب عليه مراتب من حيث قوة المصلحة:

أ- الضروريات من حِفْظِ المال:

ولقد عرّف العلماء الضرورة: ما لا بدّ منها في قيام مصالح الدّين والدنيا، حيث إذا فُقدتْ لَمْ تَجِرْ مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتّهارج¹.

ومثالها من جانب العدم المادي: الحدّ في السرقة، والضمان في المتلف، وإعادة المغصوب لصاحبه، ومن جانب الوجود المادي: شرع التملك وجعله حقاً².

ب- الحاجات ، أو الحوائج من حِفْظِ المال:

والحاجة معناها: ما يُفتقر إليه من حيث التوسعة ورفع الضيق³.

ومثالها من جانب الوجود المادي: الترخّص في الغرر اليسير، والجهالة التي لا انفكّاء عنها في الغالب، ورخصة السلم، والعرايا والقرض والشفعة ، والقراض والمستقاة ونحوها، ومنه التوسعة في ادّخار الأموال، وإمساك ما فوق الحاجة منها⁴.

د - التحسينيات من حِفْظِ المال:

¹ - الموافقات للشاطي 33/ 2.

² تأصيل فقه الأولويات 122.

³ - الموافقات؛ للشاطي 33 / 2 .

⁴ تأصيل فقه الأولويات 123.

التحسينيّة معناها: الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنّب الأحوال المدنّسات التي تأنفها العقول الراجحات¹.

ومثالها من جانب الوجود المادي: كأخذ المال من غير إشراف نفسٍ، ومن جانب الوجود المعنوي: التورّع في كسبه واستعماله، والبذل منه على المحتاج.

المبحث الخامس: خصائص المال العام في الإسلام:

يتّسم المال العام في الإسلام بخصائص مستنبطة من كلام الفقهاء تُميّزه عن المال الخاصّ، من أهمّها ما يلي:

1- المالك الحقيقي لأعيان ما يقع في نطاق المال العام هو الله - سبحانه وتعالى - مصداقاً لقول الله - تعالى - :

{هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [البقرة: 29] وأنّ ما الأرض لأهل الأرض.

2- إنّ حقّ الانتفاع والاستغلال في أعيان المال العام للجماعة ، باعتبارها مؤلّفة من أفراد ذوي أنصبة أزليّة فيه، ولكلّ منهم كيانه الإنساني، فلقد خلّق الله ما على الأرض للناس جميعاً؛ لتقوم حياتهم؛ أفراداً وجماعات.

3- إنّ موضوع المال العام من صنّع الإنسان الذي يعمل بأمر الله - سبحانه وتعالى - وهو مسخرّ لجميع الناس بلا تمييزٍ لفردٍ عن فرد، أو لجيلٍ عن جيل، ومن أمثلة ذلك البحار والأنهار، والمعادن والماء.

4- يحصل الإنسان على منفعة المال العام عادة دون مشقّة أو تضحيّة؛ فهي مُسخرّة بإذن الله.

5- من حقّ الناس جميعاً الانتفاع بالمال العام حسب الضوابط التي يضعها وليّ الأمر، والمستنبطة من أحكام ومبادئ شريعة الإسلام².

¹ - الموافقات؛ للشاطبي 2/ 33.

² حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية ص 24.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: حق المسلمين في المال العام:

لا يشكُّ عاقلٌ أنَّ المسلمين لهم حقٌّ في المال العام ، وأنهم يعتبرونه ملكاً لهم ، وأنَّ مَنْ أوْثَمِنَ على هذا المال فأخَذَ منه شيئاً ، فلا شكَّ أنَّه مُعَرِّضٌ نفسه لِسَخَطِ الله .

وبيتُ مال المسلمين ملكٌ للمسلمين جميعاً ، وليس ملكاً لفئةٍ معيَّنة من الناس ، والقائمون عليه إنَّما هم أُمْنَاء في حِفْظِهِ وتحصيلِهِ وصَرْفِهِ لأَهْلِهِ ، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يعتديَ عليه ، أو يأخذَ منه ما لا يستحقُّ ، ولو فُرضَ وجودُ مَنْ يُعْلُ منه ويَعْتدي ، فإنَّ ذلك لا يُبيحُ مشاركته في هذا الذنب العظيم ، ولو جازَ نَهْبُ مال الدولة وسَرْقَتُها بحجة الأخذ من بيت المال ، لَحَصَلَ الشرُّ والفساد ، وعَمَّ الظلمُ والبغي ، ولَبَّاءُ الجميعُ بِأثْمِ الخيانة ؛ فَالْحَذَرُ الحذر من الخيانة في المال العام ، فإنَّ هذا ظُلمٌ واعتداء على المسلمين جميعاً .

وعن خَوْلَةَ الأنصاريَّة أنَّها سَمِعَتْ رسولَ الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - يقول : ((إِنَّ رَجَالاً يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))¹ .

قال ابن حجر في الفتح² : أي يتصرفون في مال المسلمين بالباطل ، وهو أعمُّ من أن يكون بالقسمة وبغيرها .

وعن خَوْلَةَ بنت قيس أنَّها سَمِعَتْ رسولَ الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - يقول : ((إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، مَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ ، بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِيهَا شَاءَتْ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ))³ .

¹ - رواه البخاري في صحيحه ، حديث 2950 ، وأحمد في مُسنده ، حديث 27055 .

² - فتح الباري شرح صحيح البخاري 6 / 219 .

³ رواه الترمذي في سننه ، وقال : حسن صحيح ، 2374 ، وأحمد في مُسنده 27099 ، وابن حِبَّان في صحيحه ، 4512 بسندٍ صحيح .

وينبغي للقائم على بيت مال المسلمين أن يكون حافظاً لهذا المال ، وأن يجعل قولَ عُمرَ بن الخطاب - رضي الله عنه - دليلاً في حفظ مال المسلمين: "إني أنزلت نفسي من مال الله منزلةً اليتيم، إن استغيت منه استعفت، وإن افتقرت أكلتُ بالمعروف"².

وهناك بعضُ الناس لم يجعل قولَ عُمرَ دليلاً ومنهجه، بل جعله خلفَ ظهره، ويَزعمُ أن له الحقَّ في التصرف في المال العام، ولو أتاه أحدٌ وأعطاه هديةً وقبلها بحجة أنه صاحبُ حقٍّ في أخذها وليس كذلك، بل كلُّ ما يأتي الإنسان من أموالٍ أو هدايا، وكان قائماً أو عاملاً في عملٍ يخصُّ بيتَ المال ، فإن هديته تُردُّ إلى بيت المال ولا يأخذها ؛ إذ لو جلس في بيته ما حصل على هذه الهدايا والعطايا ، وقد حصل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قريب من هذا.

فقد أخرجَ الشيخان³،⁴ من حديث أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - قال: " استعملَ النبي - صلى الله عليه

¹ قال المباركفوري في ثحفة الأحوذى :

"ورُبَّ متخوِّضٍ؛ أي: متسارعٍ ومتصرِّفٍ، قال في المَجْمَع: أصلُ الخوض المشي في الماء وتحريكه، ثم استُعْمِلَ في التلبس بالأمر والتصرُّف فيه؛ أي: رُبَّ متصرِّفٍ في مال الله بما لا يرضاه الله؛ أي: يتصرفون في بيت المال ويستبدون بمال المسلمين بغير قسمة، وقيل: هو التخليط في تحصيله من غير وجهٍ كيف أمكن؛ انتهى. فيما شاءت نفسه؛ أي: فيما أحبته والتذت به.

ليس له؛ أي: جزاء يوم القيامة إلا النار؛ أي: دخول جهنم، وهو حُكْمٌ مُرتَّبٌ على الوصف المناسب، وهو الخوض في مال الله - تعالى - فيكون مُشعراً بالعلية، وهذا حثٌّ على الاستغناء عن الناس وذمُّ السؤال بلا ضرورة".

² سَمِطُ النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي؛ للعصامي.

³ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قول الله - تعالى -: {وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا} [التوبة:60]، ومُحاسبة المصدقين مع الإمام،

جزء 2 صفحة 546، حديث 1429، ومسلم كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العُمَّال، جزء 6 صفحة 11، حديث 4843.

⁴ - قال الدكتور مصطفى البغا في تعليقه على صحيح البخاري .

(استعمل) وظف . (الصدقة) الزكاة . (هذا لكم) ما جمعت زكاة تأخذونه لتعطوه الفقراء المستحقين . (منه) من المال الذي يهدى له بسبب عمله ووظيفته . (جاء به) حشر مصاحباً له . (رغاء) صوت ذوات الخف . (خوار) صوت البقر . (تيعر) من اليعار وهو صوت الشاة . (عفرة إبطيه) بياض ما تحت الإبط وسمي عفرة لأنه بياض غير ناصع كأنه معفر بالتراب . (ثلاثاً) أي كررها ثلاث مرات

[

وسلم - رجلاً من الأزدي يُقال له: ابن اللُّبَيْبَةِ على الصَّدَقَةِ، فلَمَّا قَدِمَ، قال: هذا لكم وهذا أُهْدِي إِلَيَّ، قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - : ((فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرُ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ؛ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقْرَةٌ لَهَا خُورٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعَرُ))، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ؛ حَتَّى رَأَيْنَا غُفْرَةً إِبْطِيَّةً: ((اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتَ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتَ ثَلَاثًا))."

المبحث الثاني: حكم الاعتداء على المال العام:

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّ مَنْ أَتْلَفَ شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ، كَانَ ضَامِنًا لِمَا أَتْلَفَهُ، وَأَنَّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ لَزِمَهُ رُدُّهُ، أَوْ رَدُّ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، وَقِيَمَتُهُ إِنْ كَانَ قِيَمِيًّا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي قَطْعِ يَدِ السَّارِقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ اتِّجَاهَانِ:

أحدهما - وإليه ذَهَبَ الحَنَفِيَّةُ؛ قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" 1: "قَوْلُهُ: وَلَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَالنَّخَعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ، وَقَالَ مَالِكٌ: يُقَطَّعُ وَهُوَ قَوْلُ حَمَّادِ بْنِ الْمُنْذَرِ لظَاهِرِ الْكِتَابِ؛ وَلِأَنَّهُ مَالٌ مُحَرَّرٌ، وَلَا حَقٌّ لَهُ فِيهِ قَبْلَ الْحَاجَةِ، (وَلَنَا أَنَّهُ مَالُ الْعَامَّةِ وَهُوَ مِنْهُمْ)، وَعَنْ عُمَرَ وَعَلِيِّ مِثْلِهِ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَيَمْنُ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، قَالَ: عُمَرُ، لِابْنِ مَسْعُودٍ: أَرْسِلْهُ؛ فَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ".

مذهب الشافعية: قَالَ الْمَحَلِّي فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ 2: "وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ فُرِزَ - بِالْفَاءِ وَالزَّايِ آخِرُهُ - لَطَائِفَةٌ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ؛ إِذْ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِلَّا؛ أَي: وَإِنْ لَمْ يُفَرِّزْ لَطَائِفَةٌ، فَلَأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ كَمَالِ مَصَالِحٍ وَكَصَدَقَةٍ وَهُوَ فَقِيرٌ، فَلَا يُقَطَّعُ لِلشُّبْهَةِ، وَإِلَّا؛ أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ، قُطِعَ؛ لانتفاء

¹ شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ عَلَى الْهُدَايَةِ، طَ إِحْيَاءُ التَّرَاثِ.

² - شَرْحُ الْمَحَلِّي عَلَى الْمُنْهَاجِ 1/ 348.

ومذهب الحنابلة: قال ابنُ قدامة في "المغني": "ولا قَطَعَ على مَنْ سَرَقَ من بيت المال إذا كان مسلماً، ويُروى ذلك عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - وبه قال الشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ، وَالْحَكَمُ والشافعي وأصحاب الرأي، وقال حمَّاد ومالك وابن المُنذر: يُقَطَّع لإظهار الكتاب، ولنا ما روى ابنُ ماجه بإسناده عن ابن عباس أنَّ عبداً من رقيق الخُمُس سَرَقَ من الخُمُس، فَرَفَعَ ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم يَقْطَعه، وقال: ((مال الله سَرَقَ بعضُه بعضاً))، ويروى ذلك عن عمر - رضي الله عنه - وسأل ابنُ مسعود عمرَ عَمَّنْ سَرَقَ من بيت المال، فقال: "أُرْسِلْهُ؛ فما من أحدٍ إلا وله في هذا المال حقٌّ"، وقال سعيد: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مُعِينَةُ عن الشَّعْبِيِّ عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يقول: "ليس على مَنْ سَرَقَ من بيت المال قَطْعٌ".

ولأنَّ له في المال حقاً، فيكون شُبْهَةٌ تَمْنَعُ وجوبَ القَطْعِ، كما لو سَرَقَ من مالٍ له فيه شَرِكَةٌ، وَمَنْ سَرَقَ من الغنيمة ممن له فيها حقٌّ، أو لولده أو لسيِّده، أو لِمَنْ لَا يُقَطَّعُ بسرقة ماله، لَمْ يُقَطَّعْ لذلك، وإنَّ لَمْ يَكُنْ من الغانمين ولا أحدًا من هؤلاء الذين ذكرنا، فسَرَقَ منها قبل إخراج الخُمُسِ، لَمْ يُقَطَّعْ؛ لأنَّ له في الخمس حقاً، وإنَّ أُخْرِجَ الخمس فسَرَقَ من الأربع الأُخماس، قُطِعَ، وإنَّ سَرَقَ من الخمس لَمْ يُقَطَّعْ، وإنَّ قُسِّمَ الخُمُسُ خمسةَ أقسامٍ، فسَرَقَ من خُمُسِ الله - تعالى - ورسوله، لَمْ يُقَطَّعْ، وإنَّ سَرَقَ من غيره، قُطِعَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ من أهل ذلك الخُمُسِ¹.

وآخرهما - وإليه ذهب المالكية -: أنَّ السارق من بيت المال تُقَطَّعُ يَدُهُ، واستدلوا على ذلك بعموم قول الله - تعالى -: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: 38].

فإنَّه عامٌّ يشمل السارق من بيت المال والسارق من غيره، وبأنَّ السارق قد أَخَذَ مالاً مُحَرَّزاً، وليست له فيه شُبْهَةٌ

¹ المغني؛ لابن قدامة 9 / 135، ط مكتبة القاهرة.

قويّة، فُتْقَطَع يده كما لو أخذَ غيرَه من الأموال التي ليست له فيها شُبْهة قويّة¹.

ويجبُ على وليّ الأمر أن يأخذَ على أيدي هؤلاء سارقي المال العام، والمصيبة تَعْظُم إذا كان القائمون عليه سُرَّاقاً ولصوصاً، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في بيان ما يجبُ على ولاية أمور المسلمين في الأموال العامة - : "وليس لولاية الأموال أن يُقسّموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا مُلّاكاً؛ كما قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - : ((إني والله، لا أعطي ولا أمنع أحداً، وإنما أنا قاسمٌ أضعُ حيث أمرت))²، ثم قال: "فهذا رسول ربّ العالمين، قد أخبرَ أنه ليس المنعُ والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل ذلك المالك الذي أُبيح له التصرفُ في ماله"³.

والله - عزَّ وجلَّ - توعّد بالوعيد الشديد لمن أخذَ من المال العام شيئاً ، فقال: {وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} [آل عمران: 161].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: "خرجنا مع رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - يوم "خَيْر"، فلم نَعْمْ ذهباً ولا فضّة إلاّ الأموال والثياب والمتاع، فأهدى رجلٌ من بني الضُبَيْب يُقال له: رِفَاعَةُ بن زيد لرسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - غلاماً يُقال له: "مِدْعَم" فوجّه رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - إلى وادي القرى ، حتى إذا كان بوادي القرى ، بينما "مِدْعَم" يحطُّ رحلاً لرسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - إذا سَهْمٌ عائرٌ فقتله ، فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - : ((كلّ والذي نفسي بيده، إنّ الشَّمْلَةَ التي أخذها يوم "خَيْر" من المغام لم تُصِبْها المقاسمُ، لتشتعلُ عليه ناراً))، فلمّا سمِع ذلك الناسُ، جاء رجلٌ بشِرَاكٍ أو شِرَاكَيْنِ إلى النبي - صَلَّى الله عليه وسلّم - فقال: ((شِرَاكٌ من نارٍ أو شِرَاكَانِ من نارٍ الشَّمْلَةَ التي غَلَّها لتشتعلُ عليها

¹ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير [366/4]، ط دار الفلّو.

² رواه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قول الله - تعالى - : {فَأَنْ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ} [الأنفال: 41]، حديث 2885، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه.

³ السياسة الشرعيّة؛ لابن تيمية ص 47، دار المعرفة.

حتى من قاتل وأبلى بلاءً حسناً في المعركة، ولكنه غلّ من الغنيمة ، فله عقوبة شديدة، حتى ولو ظنّ الناس أنّه في عِدَاد الشهداء، فالأمر ليس كذلك.

في الصحيحين عن عمر - رضي الله عنه - : "لَمَّا كَانَ يَوْمَ "خَيْبَرَ" أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالُوا: فَلَانٌ شَهِيدٌ، فَلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ ، فَقَالُوا: فَلَانٌ شَهِيدٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((كَلَّا؛ إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةً))، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((يَا ابْنَ الْخَطَابِ، أَذْهَبَ فَنَادٍ فِي النَّاسِ، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ))، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ².

والنبي - صَلَّى الله عليه وسلم - كان كثيراً ما يَعِظُ أَصْحَابَهُ ، مَبِينًا لَهُمْ خُطُورَةَ هَذَا الْأَمْرِ الشَّدِيدِ - الْغُلُولُ وَالسَّرَقَةُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَالَّتِي تُعَدُّ بِمِثَابَةِ الْمَالِ الْعَامِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْفَظَ مِنْ قِبَلِ أَفْرَادِهِ.

فقد روى الشيخان³ عن أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: " قام فينا النبي - صَلَّى الله عليه وسلم - فذَكَرَ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ، قَالَ: لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثَعَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا؛ قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا؛ قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا؛

¹ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان والتَّوَدُّعِ، باب: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا، فَوَافَقَ النَّحْرَ أَوْ الْفِطْرَ، جزء 6 صفحة 2466 حديث 6329، ومسلم، كتاب الإمارة، باب غَلَطَ تَحْرِيمُ الْغُلُولِ، جزء 6 صفحة 10 حديث 4839.

² مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

³ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قد أبلغتُك، أو على رقبته رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً؛ قد أبلغتُك¹.

المبحث الثالث: صور الاعتداء على المال العام:

فلقد فَشَا في دنيا الناس صُورٌ كثيرةٌ في تَعَدِّيهِم على المال العام، والقليل منهم الذي يَنْتبه لهذه الصور، منها:

- الهَرْبُ من السداد للبنك - نوَّاب القروض - بحجة أن له حقاً في بيت المال.

- سرقة الكهرباء من الدولة بحجة أنها لا تُعطي المواطن حقه كاملاً.

- توقيف ساعة (عدّاد) الكهرباء أو الماء في الدولة المسلمة؛ لأنَّ بعضَ الناس يظنون أن له الحقَّ في التهرُّب من ذلك

لو كانت الدولة كافرة؛ بحجة إضعاف تلك الدولة، والله - عزَّ وجلَّ - يقول: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ

إِلَى أَهْلِهَا} [النساء: 58].

والنبي - صَلَّى الله عليه وسلَّم - يقول: ((أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَّنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ))².

- استعمال الكمبيوتر أثناء العمل لأغراض شخصية غير خاصة بالعمل.

- عدم إتقان العمل، وإضاعة الوقت، والترُّبُّح من الوظيفة، واستغلال المال العام لأغراضٍ سياسيَّة.

- السرقة، والغش، وخيانة الأمانة، والغل، والرشوة.

¹ قال الدكتور البغا في تعليقه على صحيح البخاري: "فذكر العُلُول": تعرُّض لذكره وبيان حكمه، "عظَّم أمره": شدَّد في الإنكار على فاعله، "لا أُلْفَيْنَ": لا أجِدَنَّ، "نُغَاء": صوت العَنَم، "حَمَحَمَة": صوت الفرس إذا طَلَب العَلَف، "لا أملك لك شيئاً": من المغفرة؛ لأنَّ الشفاعة أمرها إلى الله - تعالى، "رُغَاء": صوت البعير، "صامت": الذهب والفضة ونحوهما، "رِقَاع": جمع رُقْعَة، وهي الخِرْقَة، "تَخْفِق": تتحرَّك.

² أخرجه أبو داود في السنن ج 2 / ص 108، والترمذي في السنن ج 1 / ص 238، والدارمي في سننه ج 2 / ص 264، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (30)، والدارقطني في سننه (303)، والحاكم في "المستدرَك" (2 / 46) من طريق طَلْق بن غَتَّام عن شريك وقيس عن أبي حَصِين عن أبي صالح عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً، وقال الترمذي: "حديث حسن غريب"، وصحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة حديث رقم 423.

- الاختلاس، وهو استيلاء الموظّفين والعاملين في مكانٍ ما على ما في أيديهم من أموال نقدية دون سندٍ شرعي.

- المجاملة في ترسيّة العطاءات والمناقصات - عمدًا - على شخصٍ بعينه ، ويوجد من بين المتقدمين من هو أفضل منه.

- الحصول على عمولة من المشتري أو من المورد أو من حُكْمهم ؛ نظير تسهيل بعض الأمور دون علم المالك ، وتعدّ من قبيل الرشوة المحرّمة أيضًا.

- الاعتداء على الممتلكات العامّة - كالحدايق والمستشفيات والمتزهات - التي ليس لها مالكٌ معيّن.

- استخدام الممتلكات الخاصة بالعمل استخدامًا شخصيًا، مثل: التلفاز والسيارة، وأدوات الكتابة، دون استئذان الجهة المالكة.

- الاتّمان على صندوق تبرّعات خاصّ بالدولة فيلُخذ منه، وهذه خيانة للأمانة وتعدّي على المال العام.

- التصرف في المال الموقوف للمسجد واستعماله في أغراض شخصية.

- سرقة الأدوية والتلاعب بها، مثل: أن يقوم الطبيب بوصف أدوية لا يحتاج إليها المريض من حيث النوعيّة والكميّة، وإعطاء هذه الأدوية للصيدلية المتعاملة بالمسروقات، فتُباع بسعرٍ أقلّ من سعر التكلفة لدواءٍ مُشْتَرى بشكلٍ رسمي، ومدوّن عليه التسعيرة (لاصق النقابة)، ويقوم الصيدلاني بتغيير كميّة الأدوية المكتوبة في الوصفة بطرق غير مكشوفة، كأن يكون مكتوب في الوصفة علبة واحدة، فيغيّر الصيدلي الرقم إلى علبتين، ويأخذ العلبة الأخرى له.

- الهروب والتخفي من مُحَصِّل سيارات هيئة النقل العام والقطارات ، بل ربّما تعدّي بعضُ الناس عليهما بالسباب والضرب.

المبحث الرابع: نماذج من المال العام في الإسلام:

رُبَّمَا يَعْلُقُ بِذَهْنٍ قَارِئٌ وَيَقُولُ: أَنْتَ لَمْ تُبَيِّنْ لَنَا صُورَ هَذَا الْمَالِ، أَعْنِي: الْمَالِ الْعَامِ، فَأَقُولُ: حَنَائِكَ، وَإِلَيْكَ مَا تُرِيدُ:

- 1- دُورُ العبادة والتعليم والعلاج، والأيتام والمسنين والخدمات الاجتماعية المختلفة.
- 2- الطُّرُق والجسور والمواني، والقناطر والمرافق العامّة.
- 3- مشروعات البنية الأساسية للمجتمع، مثل: المياه والكهرباء، والاتصالات والانتقالات، والصرف الصحي والشوارع والطُّرُق.
- 4- الأراضي المختلفة المخصّصة لمنافع الدولة، مثل: الملاعب والساحات الرياضية.
- 5 للمعادن المستخرجة من أرضٍ عامّة.
- 6- البحار والأنهار ومصافي المياه، والترع والقنوات.

المبحث الخامس: الأسباب المؤدّية إلى الاعتداء على المال العام.

- 1- ضَعْفُ العقيدة عند المعتدي، ورِقّة الدِّيانة المُفضّية إلى ذلك.
- 2 سوءُ الخُلُق وانعدامُ المُرُوءة.
- 3 الجَهِلُ بأحكام الله - عزَّ وجلَّ.
- 4- عدمُ مُراقبة المولى - سبحانه وتعالى.
- 5 عدمُ تطبيق أحكام ومبادئ دين الإسلام العظيم.
- 6 ضَعْفُ النُّظُم والأجهزة المُنوّطة بحمايته.
- 7 تقصير وليّ الأمر في القيام بالمسؤوليّات التي حمَّلَهُ اللهُ إِيَّاهَا، وفي هذا المقام نذكر قول عمر - رضي الله عنه -: "لو أَنَّ بَعْلَةَ عَثْرَتْ في الطريق بالعراق، لَسُئِلَ عنها عمر: لِمَ لَمْ تُمَهِّدْ لها الطريق؟".
- 8- ضَعْفُ القِيمِ الإيمانيّة، وعدم الالتزام بالأمانة والصدّق، والعِفّة والنّزاهة.

9- ضَعْفُ رُوحِ الْأَخَوَّةِ، وعدم وجود القُدوة الحَسَنَةِ.

10- تَفَشِّي الحَسوبِيَّةِ والمُحَامَلَاتِ الشَّخْصِيَّةِ.

المبحث السادس: وما هو واجبه تجاه المال العام؟:

إِنَّ اللَّهَ - سبحانه - حَرَّمَ الاعتداء على مال الغير بأيِّ نوعٍ من العُدوان، وجَعَلَهُ ظُلْمًا يكون ظلمات يوم القيامة، ووضعَ له عقوبات دنيويَّة بالحدِّ أو التعزير بما يتناسب وحَجْم الاعتداء وأهميَّته، فإنه حَرَّمَ علينا الاعتداء على الممتلكات العامَّة التي ليس لها مالِكٌ معيَّنٌ، فهي مِلْكٌ للجميع، ولكلُّ فيها قدرٌ ما يجبُ احترامه، والظُّلم فيه ظُلْمٌ للغير وللنفس أيضًا، والله لا يحب الظالمين.

لقد قال الله في الغنائم التي هي مِلْكٌ للعامَّة: {وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} [آل عمران: 161].

وقال النبي - صَلَّى الله عليه وسلَّم - فِيمَنْ اسْتَغْلَى وَظِيفَتْهُ لِيَكْسِبَ بِهَا لِنَفْسِهِ، حينما جاء بما جَمَعَهُ من الصَّدَقَاتِ المفروضة، واحتجَزَ لنفسه الهدايا التي قُدِّمَتْ إليه، قال: ((هَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ؛ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُّهُدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا))¹.

وحذَّر من مَجيء هذه الأموال المختلصة شاهدَ إدانة عليه يوم القيامة يَحْمِلُهَا على ظَهْرِهِ، ولا مُجِيرَ له يدافعُ عنه، كما بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ وَلِيَ على عَمَلٍ وَأَخَذَ أُجْرَهُ، كان ما يأخذه بعد ذلك غُلُولًا.

والخلفاء الراشدون والسلف الصالح كانوا قُدوة طيِّبة في التَعَفُّفِ عن الأموال العامَّة التي هي حقُّ المسلمين جميعًا،

¹ سبق تخريجه.

فكانوا لا يأخذون من بيت المال إلا حاجتهم الضرورية؛ كما قال أحدهم: أنا في مال المسلمين كوكلي اليتيم؛ حيث يقول الله - تعالى - : {وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء: 6].

لَمَّا قَاتَلَ الصحابةُ الفُرسَ وهزَموهم ، وأخمدَ الله نارَ الجوس ، وجدوا تاجَ كِسرى وبِساطه ، واللالئ والجواهر، ووجدوا دُورًا مليئةً بأواني الذهب والفضة، ووجدوا كافورًا كثيرًا جدًّا ، ظنُّوه ملْحًا خلطوه بالعجين، فصار العجينُ مُرًّا، فعرفوا أنه ليس بِملحٍ.

لَمَّا قَسَمَ سعد الغنائمَ، حصلَ الفارس على اثني عشر ألفًا ، وكانوا كلُّهم فُرسانيًا، كانوا في معركة بدرٍ ليس معهم إلا فارس، وبعضُهم يتعاقبون بعيرًا، وبعضُهم مُشاة، حتى عُقِلَ البعير لا يجدها، وبعثَ سعد أربعةَ أخماس البساط إلى عُمر، فلمَّا نظر إليه عُمر ، قال: "إنَّ قومًا أدوا هذا لأمناء"، فقال علي: "إنَّكَ عَفَفْتَ فعَفَّت رعيَّتكَ، ولو رَتَعْتَ لرَتَعُوا"، ثم قَسَمَ عمر البساط على المسلمين، فأصابَ عليًّا قطعةً من البساط، فباعها بعشرين ألفًا¹.

ورَحِمَ الله عمر بن عبدالعزيز سليل الأماجد الطاهرين الذي كان ينظرُ في أمور الرعيَّة على ضوء مصباح في بيته، فلمَّا انتهى وبدأ النظرَ في أموره الخاصَّة، أطفأَ المصباح؛ حتى لا يستعملَ مالَ المسلمين في غير ما هو لعامة المسلمين.

لقد كانت لهم مواقفُ رائعة في تعفُّفهم عن المال العام؛ ليضربوا المثلَ لغيرهم على مدى التاريخ، ووقفوا بقوة أمام التصرفات التي يظنُّ أنَّ فيها مِساسًا بأموال المسلمين، فصادروا ما رأوه من هذا القبيل، وأودَّعوه بيت المال، إنه لا يعصم من الانحرافِ بخصوص المال العامِّ إلا رقابةُ الله - تعالى - الذي لا تخفى عليه خافيةٌ في الأرض ولا في السماء، وإلاَّ الإيمانُ بأنَّ كلَّ لحمٍ نَبَتَ من سُحتٍ، فالنارُ أوَّلَى به، وإلاَّ حُسْنُ اختيارٍ من تُوكَل إليهم الأمور على أساس الخبرة والأمانة؛ كما قال يوسف للعزير: {اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ} [يوسف: 55].

المبحث السابع: كيفية التوبة من سرقة المال العام.

¹ البداية والنهاية؛ لابن كثير 67/7، طبعة مكتبة المعارف، بيروت.

أولاً: الاعتداء على المال العام أمرٌ خطير، وذنبٌ عظيم، وجرمٌ كبير، والواجبُ على مَنْ أَخَذَ مِنْهُ شيئاً أَنْ يتوبَ إلى الله - تعالى - وأنْ يُرَدَّ ما أَخَذَ؛ لأنَّ الأصلَ في المال العام أو شبهه العام - ونعني به مال الدولة والمؤسسات العامة والشركات الخاصة - هو المنع، وخصوصاً أنَّ نصوصَ الكتاب والسُّنة قد شَدَّدَتِ الوعيدَ في تناول المال العام بغير حقٍّ، وقد جعلَ الفقهاءُ المالَ العامَّ بمنزلة مالِ اليتيم؛ في وجوب المحافظة عليه، وشِدَّةِ تحريم الأخذِ منه، ويستثنى من ذلك ما تَعَارَفَ الناس على التسامح فيه من الأشياء الاستهلاكية، فيُعْفَى عنه باعتباره مأذوناً فيه ضمناً، على ألاَّ يتوسَّعَ في ذلك؛ مُراعاة لأصل المنع، على أنَّ الورعَ أولَى بالمسلم الحريص على دينه؛ (وَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ)¹.

والقائم بالاعتداء على المال العام بسرقة أو نهب ونحوه، مُعْتَدٍ على عموم المسلمين لا على الدولة فقط، وَمَنْ أَخَذَ شيئاً من هذا، فإنه لا يملكه، والواجب عليه رُدُّه إلى بيت المال - خزينة الدولة - لِمَا روى أحمد وأبو داود والترمذي عن سَمُرَةَ بن جُنْدَب - رضي الله عنه - عن النبي - صَلَّى الله عليه وسلَّم - قال: ((على اليدِ ما أخذتُ، حتى تُؤَدِّيَه))².

قال ابن قدامة - رحمه الله -: "إذا ثَبَتَ هذا، فَمَنْ غَصَبَ شيئاً، لَزِمَهُ رُدُّه إِنْ كَانَ بَاقِياً بغير خِلَافٍ نَعْلَمُه"³.

وهذا الرُّدُّ من تمام التوبة، فإنه يُشترط لصحة التوبة رُدُّ المظالم والحقوق إلى أهلها، مع الندم والاستغفار، والعزم على عدم العود لذلك، لكن إذا تَعَذَّرَ الرُّدُّ إلى بيت المال، فإنه يتصدَّق بما بَقِيَ من المال على الفقراء والمساكين، وإنْ كان هو فقيراً، جازَ أَنْ يأخُذَ منه قَدْرَ حاجته، وأمَّا ما سَبَقَ أَكْلُهُ وَإِنْفَاقُهُ وَصَرْفُهُ، فمرجو أن يعفو الله عنه.

¹ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

² رواه أحمد في مُسْنَدِهِ 20098، وأبو داود في سُنَنِهِ 3561، والترمذي في سُنَنِهِ 1266، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وقال شعيب

الأرنؤوط في تحقيق المُسْنَدِ: حسن لغيره.

³ المغني؛ لابن قدامة المقدسي 374 / 5.

ثانيًا: يلزم مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ الْعَامِّ مِنْ أَيِّ طَرِيقَةٍ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى مَحَلِّهِ، وَلَوْ سَبَّبَ ذَلِكَ حَرَجًا لَهُ، فَإِنْ عَجَزَ الْإِنْسَانُ عَنْ إِرْجَاعِ مَا أَخَذَ أَوْ سَبَّبَ حَدُوثَ مَفْسَدَةٍ أَكْبَرَ بِإِرْجَاعِهَا، فَإِنَّمَا تُجْعَلُ فِي مَنَفْعَةٍ عَامَّةٍ لِلْمُسْلِمِينَ؛ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "الْمَجْمُوعِ": "قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِذَا كَانَ مَعَهُ مَالٌ حَرَامٌ وَأَرَادَ التَّوْبَةَ وَالْبِرَاءَةَ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ مُعَيَّنٌ، وَجَبَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى وَكِيلِهِ، فَإِنْ كَانَ مَيِّتًا، وَجَبَ دَفْعُهُ إِلَى وَارِثِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَالِكِ لَا يَعْرِفُهُ، وَيَسَّسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَصْرِفَهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ، كَالْقَنَاطِرِ وَالرُّبْطِ، وَالْمَسَاجِدِ وَمَصَالِحِ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَرِكُ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ، وَإِلَّا فَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى فَقِيرٍ أَوْ فَقَرَاءٍ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ الْقَاضِي إِنْ كَانَ عَفِيفًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَفِيفًا، لَمْ يَجَزِ التَّسْلِيمُ إِلَيْهِ، وَإِذَا دَفَعَهُ إِلَى الْفَقِيرِ لَا يَكُونُ حَرَامًا عَلَى الْفَقِيرِ، بَلْ يَكُونُ حَالًا طَيِّبًا، وَلَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا؛ لِأَنَّ عِيَالَهُ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءَ فَالْوَصْفُ مَوْجُودٌ فِيهِمْ، بَلْ هُمْ أَوْلَى مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَدْرَ حَاجَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا فَقِيرٌ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْغَزَالِيُّ فِي هَذَا الْفَرْعِ، ذَكَرَهُ آخَرُونَ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ كَمَا قَالُوهُ، وَنَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ أَيْضًا عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَالْحَارِثِ الْحَاسِي، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْوَرَعِ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَعْلَمُ".

قال الغزالي: "إِذَا وَقَعَ فِي يَدِهِ مَالٌ حَرَامٌ مِنْ يَدِ السُّلْطَانِ، قَالَ قَوْمٌ: يَرُدُّهُ إِلَى السُّلْطَانِ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَمْلِكُ، وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَاخْتَارَ الْحَارِثُ الْحَاسِي هَذَا، وَقَالَ آخَرُونَ: يَتَصَدَّقُ بِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ السُّلْطَانَ لَا يَرُدُّهُ إِلَى الْمَالِكِ؛ لِأَنَّ رَدَّهُ إِلَى السُّلْطَانِ تَكْثِيرٌ لِلظُّلْمِ"، قَالَ الْغَزَالِيُّ: "وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّهُ عَلَى مَالِكِهِ، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَنْ مَالِكِهِ".

قلتُ - القائل الإمام النووي -: الْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّ السُّلْطَانَ يَصْرِفُهُ فِي مَصْرَفٍ بَاطِلٍ، أَوْ ظَنَّ ذَلِكَ ظَنًّا ظَاهِرًا، لَزِمَهُ هُوَ أَنْ يَصْرِفَهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، مِثْلَ الْقَنَاطِرِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ - لَخَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ - تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْأَحْوَجِ، فَالْأَحْوَجُ، وَأَهْمُ الْمُحْتَاجِينَ ضِعَافُ أَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ صَرْفَ السُّلْطَانِ إِيَّاهُ فِي بَاطِلٍ، فَلْيُعْطِهِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى نَائِبِهِ، إِنْ أُمِّكَنَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ؛ لِأَنَّ السُّلْطَانَ أَعْرَفُ بِالْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَأَقْدَرُ عَلَيْهَا، فَإِنْ

خَافَ مِنَ الصَّرْفِ إِلَيْهِ ضَرَرًا، صَرَفَهُ هُوَ فِي الْمَصَارِفِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فِيمَا إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ فِي بَاطِلٍ¹.

الخاتمة:

فَإِنَّ مِنَ أخطر القضايا الَّتِي تُهدِّدُ الأَمْنَ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، الاعتداء على المال العام ، والَّتِي أَخَذَتْ صُورًا شَتَّى ؛ منها: السرقات، والاختلاسات، والرشوة، والغل، وخيانة الأمانة، والتعامل بالربا، فالله - عزَّ وجلَّ - حَذَرْنَا مِنْ هَذِهِ وَصَرَفَهُ فِي غَيْرِ حِلِّهِ ؛ كما في الحديث الذي رواه البخاري عن المغيرة بن شُعْبَةَ - رضي الله عنه - قال: قال: النبي - صَلَّى الله عليه وسلَّم - : ((إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عَقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَأَدَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ)).

وَبَيَّنَ رَبُّنَا - عزَّ وجلَّ - أَنَّ الْإِنْسَانَ جَمُوعٌ مَنُوعٌ ، يَجِبُ جَمْعُ الْمَالِ وَيَنْخُلُ بِإِخْرَاجِهِ ؛ ففِي التَّزْيِيلِ الْحَكِيمِ : {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} [الفجر: 20].

لَأَنَّ الْإِنْسَانَ مَرَكَّبٌ فِيهِ صِفَتِي الظلم والجهل ، فَيُظْلِمُ نَفْسَهُ وَيَجْهَلُ حَقَّ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ؛ {إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} [الأحزاب: 72].

وَالْإِنْسَانُ مَسْئُولٌ أَمَامَ اللهِ - عزَّ وجلَّ - عَنْ هَذَا الْمَالِ : مَنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ؟ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟ بِهَذَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنْ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لِمَاذَا، إِذَا شَدَّدَ الشَّرْعُ فِي الْأَخْذِ مِنَ الْمَالِ الْعَامِ (الْغُلُولِ)؟ لِأُمُورٍ، مِنْهَا:

¹ المجموع 9/ 351 - 352.

1- لأنَّ المالَ العامَ تتعلَّقُ به ذِمُّ جميعِ أفرادِ الأمةِ ، فمَن أخذَ شيئاً من المالِ العامِ - سرقةً واغتصاباً ونهباً - فكأنَّما سَرَقَ من جميعِ أفرادِ الأمةِ.

2 - لأنَّ الذي يَسْرِقُ المالَ العامَ يَسْرِقُ من الأصولِ التي بها حمايةُ المجتمعِ من المجاعاتِ والأزماتِ ؛ لأنَّه يُخَرِّبُ في مالِ نفسه؛ لأنَّ المالَ العامَ كُلُّ واحدٍ له نصيبٌ فيه، فمَن اعتدى على هذا المالِ وأخذَ منه شيئاً دونَ وجهِ حقٍّ، فكأنَّما سَرَقَ مالَ نفسه.

نسألُ اللهَ أنْ يُجَنِّبَنَا المكاسبَ المحرَّمةَ، وأنْ يَحْفَظَنَا عن الحرامِ أيَّاماً كان، وصلى اللهَ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

أعدّه

عبد الرحمن الطوخي عبد الرحمن عقل

إمام وخطيب بوزارة الأوقاف

Abdakl2008@yahoo.com

محمول / 0101148071

مراجع ومصادر البحث:

- 1- صحيح البخاري؛ تحقيق وتعليق مصطفى ديب البغا، طبعة دار ابن كثير، بيروت.
- 2- فتح الباري؛ لابن حجر الطبعة السلفية.
- 3- صحيح مسلم؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة الجيل ودار الأفاق الجديدة، بيروت.
- 4- الموافقات؛ للشاطبي، طبعة دار ابن عفان؛ تحقيق مشهور حسن.
- 5- المجموع؛ للنووي، دار الفكر، بيروت.
- 6- المغني؛ لابن قدامة، طبعة دار الفكر، بيروت.
- 7- تأصيل فقه الأولويات دراسة مقاصدية تحليلية؛ تأليف محمد همام عبدالرحيم، طبعة وزارة الأوقاف القطرية.
- 8- مفهوم المال في الإسلام؛ للداودي.
- 9- سنن الترمذي؛ تحقيق أحمد شاكر وآخري، طبعة دار إحياء التراث العربي.
- 10- سنن أبي داود، دار الفكر؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- 11- سنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت.
- 12- تحفة الأحوذى، دار الكتب العلمية.
- 13- مُسند الإمام أحمد؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة.

- 14- الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- 15- السلسلة الصحيحة؛ للألباني، طبعة مكتبة المعارف.
- 16- حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلاميّة؛ تأليف د. حسين حسين شحاتة، طبعة دار النشر للجامعات.
- 17- البداية والنهاية؛ لابن كثير، المعارف، بيروت.
- 18- رد المختار؛ لابن عابدين.
- 19- الأشباه والنظائر؛ للسيوطي.
- 20- الإشراف على مسائل الخلاف؛ للقاضي عبدالوهاب المالكي.
- 21- أحكام القرآن؛ لابن العربي المالكي.
- 22- المنتور في القواعد؛ للزركشي.
- 23- شرح منتهى الإرادات؛ للبُهوتي، طبعة دار الفكر.